خلال حلقة نقاشية بعنوان "الحرية.. مسؤولية"

أنس الرشيد: إقرار قوانين تنظم استخدام الإنترنت.. هاجس عالمي

جانب من الحضور

د.أنس الرشيد متوسطا المشاركين في الحلقة النقاشية

أسامة دياب

أجمع المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمتها الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات مساء أمس الأول في فندق كورت يارد بعنوان «الحرية...مسؤولية» بحضور نخبة مميزة من أساتذة الإعلام والقانون والمهتمين بالشأن العام، على أنه لا وجود لما يسمى بالحرية المطلقة فالحرية لا تعني المساس بأعراض الناس وسب الشخصيات العامة وتهديدها، داعين لالتزام وسائل الإعلام، بمختلف أنواعها، المصداقية والبعد عن خطاب الكراهية الذي يمس الوحدة الوطنية، معربين عن أسفهم لاستخدام بعض وسائل الإعلام كأدوات في الصراع السياسي على الساحة الكويتية، مشيرين لوجود ثمة فراغ تشريعي بشأن القوانين المنظمة لاستخدام الإنترنت في الكويت، لاسيما أن قانون المطبوعات الجديد لم يأخذ في الاعتبار تنظيم استخدام الإنترنت الإلكتروني.

وشدد وزير الإعلام الأسبق د.أنس الرشيد على ضرورة التزام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة بالمصداقية وعدم بث العنصرية، لاسيما البعد عن خطاب الكراهية وإيجاد ضوابط جادة له، مشيرا إلى أن بعض وسائل الإعلام باتت تسخر وتستخدم كأدوات للصراع السياسي الحادث على الساحة الكويتية الآن، متسائلا إلى متى تفقد الآلة الإعلامية مصداقيتها؟

وقال الرشيد: «إن ثمة فراغا تشريعيا بشأن القوانين المنظمة لاستخدام الإنترنت في الكويت، لاسيما أن قانون المطبوعات الجديد لم يأخذ في الاعتبار تنظيم استخدام المحتوى الإلكتروني»، مشيرا إلى أن القوانين والتشريعات صنيعة البشر من الممكن تغييرها أو تعديلها بما يتناسب وطبيعة المجتمع، معتبرا أن تراخي الحكومة في تطبيق القوانين، لاسيما انعدام الدور الذي كانت تؤديه مؤسسات المجتمع المدني، انعكس وبالا على المواطن الكويتي حتى بات سلبيا إلى أقصى الحدود، متسائلا أين الحملات الإعلامية الوطنية التي كانت تدعم الوحدة الوطنية وتنبذ الفئوية والتكريسات المذهبية والقبلية والعوائلية؟

وأوضح د.الرشيد أن الآلة الإعلامية سلاح ذو حدين، فإما أن تكون عامل هدم في حال استخدامها بطرق سيئة، وإما أن تكون عامل بناء إذا استخدمت بالطرق الصحيحة، معتبرا أن الحل يكمن في تكاتف أصحاب المهنة النبيلة للحفاظ على كينونتها واحترامها، عبر وضع ميثاق شرف ينظم العمل الإعلامي ويمثل نوعا من الرقابة الذاتية، معتبرا أن الكويت باتت في حاجة ماسة إلى تسليط الضوء على الصفات المهنية التي يجب توافرها في رجال الإعلام.

وذكر د.الرشيد أن علم الإعلام حديث نسبيا حيث لم يتجاوز عمره الـ 100 عام، ولكنه تطور خلال السنوات الماضية تطورا خياليا، نظرا لغياب التشريعات والمعايير المهنية التي يجب أن يتحلى بها، مشيرا إلى أن ثمة 4 نظريات قام عليها علم الإعلام بداية من النظرية السلطوية وتكون فيها وسائل الإعلام آداة في يد الدولة ولا تستطيع انتقاد السياسة العامة للنظام، مرورا بالنظرية الشيوعية السوفييتية التي تضع الحزب بمرتبة أعلى من الدولة، وصولا إلى نظرية الحرية التي تضع المواطن بمرتبة أعلى من الدولة والتي ترجمت منها المادة الأولى من الدستور الأميركي، وأخيرا نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترتكز على مساحة واسعة من الحرية، مع تدخل الدولة في الوقت المناسب للحفاظ كيانها.

وأوضح د.الرشيد أن قانون المطبوعات الجديد الصادر في العام 2007 كسر قيود الاحتكار ورسخ مبدأ العدل والمساواة ونشط سوق الإعلام، لاسيما أنه خلق فرص عمل جديدة، مشيرا إلى أنه في جميع بلدان العالم لا توجد حرية مطلقة، لاسيما أن المواطن في بعض الأحيان يتنازل عن جزء من حريته لمصلحة الدولة، مبينا أن قضية إقرار قوانين تنظم استخدام الانترنت هاجس لا يشغل بال الكويت فحسب بل دول العالم أجمع، مستشهدا بأميركا التي وضعت أول قانون للحفاظ على النشء من المواقع الإباحية ولكن ألغته المحكمة الدستورية نظرا لتعارضه مع الحرية الشخصية.

أبعاد جديدة للحرية

وبدوره، قال عضو مجلس إدارة الجمعية م.قصي الشطي: «إن التكنولوجيا أتاحت أبعادا جديدة للحرية لم تكن متاحة من قبل، بطريقة جعلتها تتخطى الكثير من الحدود، وتكسر الحواجز حتى باتت تشكل تحديا جديدا أمام معظم الدول»، معربا عن اعتزازه لكون الكويت الأولى عربيا في حرية الصحافة حسب تقرير منظمة صحافيين بلا حدود، لافتا لعدد من القضايا الهامة التي تواجهها مثل التمييز والتعدي على معتقدات الآخرين والوحدة الوطنية.

وأشار الشطي لتعدد أنماط واشكال المحتوى الإلكتروني بصورة فاقت المتوقع وتخطت كل الحدود، لافتا إلى أنه ليس ضد المحتوى الإلكتروني ولكنه مع وضع ضوابط تجعله يتسق مع ثوابت المجتمع وتشجع الممارسة المسؤولة، موضحا الجهود الجبارة التي تبذلها الدول

د.أنس الرشيد

في هذا السياق إلا أنه لا يمكن التحكم في المحتوى الالكتروني للمواد المعروضة على الانترنت نظرا لتعددها وزيادتها حتى بات الحد منها امرا غير مجد، مشددا على ضرورة التوعية وفتح قنوات الحوار للتغلب على هذه المعضلة.

السيطرة على الإعلام الإلكتروني

ومن جهته أكد عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت ومدير جائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية د.خليل ابل على صعوبة السيطرة على الإعلام الإلكتروني ومراقبته لأسباب فنية بحتة، مشيرا إلى أن بداية الانترنت كانت كمشروع استخباراتي عسكري ثم تطور ليصبح مشروعا مدنيا يدخل كل بيت ويستخدم في مجالات عديدة، مشيرا لحاجتنا الماسة لضوابط وقوانين وهيئات مسؤولة عن المحتوى الإلكتروني.

وأوضح أن الحرية والإعلام الحر مطلب للجميع ولكن لابد أن أن يحمي القانون المتضررين، مشددا على أهمية التوعية التي أعتبرها مسؤولية مجتمعية التي ستلعب دورا مميزا في تكريس الممارسات المسؤولة، مبينا أن الإعلام الإلكتروني هو الأكبر والأكثر انتشارا في العالم، داعيا الجميع لتحمل مسؤولياته وخصوصا الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، موضحا ضرورة أن تسيطر وسائل الإعلام على التعليقات النابية على مواقعها.

الحرية المطلقة

ومن جهته أكد أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة الكويت ورئيس المكتب الثقافي في باريس د.فايز الكندري أن الدستور لا ينص على ما يسمى بالحرية المطلقة التي هي في حد ذاتها اعتداء على حرية أخرى، مشددا على أنه لا حصانة لأي شخص في مجال الإعلام، وبصفة عامة لا يوجد شخص فوق المساءلة الجنائية، المدنية والتأديبية عدا صاحب السمو الأمير فذاته مصونة بموجب الدستور، موضحا أن الطبيعة القانونية للمؤسسات الإعلامية سواء للصحف أو القنوات الفضائية أو شركات الإنتاج ليست مؤسسات تطوعية بل ربحية تجارية تخضع للقانون التجاري.

ولفت الكندري لوجود فراغ تشريعي فيما يتعلق بوسائل الإعلام الإلكترونية، مبينا أنه لا عقوبة إلا بنص، مستغربا الحديث عن تفعيل الحكومة الإلكترونية في غياب قانون ينظمها، مشيرا إلى أن قانون المطبوعات والنشر لا يسري على النشر الإلكتروني بالتالي فإن علينا استحداث تشريعات جديدة تواكب التطور الملحوظ في هذا القطاع، مشددا على أنه ضد فرض قيود على الصحافة ومع الحرية المسؤولة ولكنه في ذات الوقت ضد الإساءة للناس واعراضهم والمساس بالوحدة الوطنية.

النقد البناء

ومن جانبه انتقد د.منور الراجحي غياب النقد البناء، مشددا على أن الحرية ليست تجريحا، مشيرا الى خطورة المسؤولية الملقاة على عاتق الصحافيين، محذرا من خطورة الجرائم الإلكترونية، داعيا المشرع الكويتي للانتباه لخطورتها ووضع التشريعات اللازمة التي تحد من الفوضى التي يعيشها هذا القطاع.

وبدوره حذر د.أنور الحربي من مغبة تصوير الإنترنت للناس على أنه خطر داهم يجب القبض عليه، مشيرا للمميزات الكثيرة التي تتحلى بها شبكة المعلومات الدولية والتي تتجاوز الـ 95٪ من طاقتها، أما فيما يتعلق بالمخاطر المترتبة عليها فمن الممكن أن نتعامل معها ونحد من خطورتها عن طريق ما يسمى بشرطة الانترنت.

وشدد الحربي على أن الحرية هي زاد المواطن الكويتي، موضحا الدور الهام الذي تلعبه الرقابة والتوعية في تلافي مخاطر المحتوى الإلكتروني، داعيا الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات لتقديم تصور حول تشريعات الانترنت ودليله لمجلس الأمة.

«إيكيا ـ الكويت» تحتفل بيوم الأرض للعام الثاني على التوالي

أعلنت ايكيا الكويت، واحدة من أشهر شركات الأثاث السويدية العريقة، عن احتفالها بيوم الأرض في معرضها في الأڤنيوز.

وشاركت في هذا الاحتفال مدرسة أكاديمية الخليج الإنجليزية، المدرسة الإنجليزية في الكويت، سوبر كيدز، وأجيال التوحيد في عرض ما أبدعه طلاب وطالبات هذه المدارس من أعمال ذات صلة بيوم الأرض، وذلك في معرض أقيم خصيصا داخل معرض ايكيا. وتناولت أعمال الطلبة مختلف أنواع الاهتمامات البيئية سواء المتعلقة بإعادة التدوير أو حماية الطبيعة وغيرها من مشاريع وأعمال عكست رؤية جيل الطلبة للتحديات البيئية والاهتمام بتعزيز مفهوم حماية البيئة.

وتحدث المدير العام لايكيا الكويت عادل الشمالي فقال: «إن من أهم الأهداف طويلة الأمد والمستمرة بشكل دائم هو المساهمة بشكل فعال في بناء وتطوير حياة يومية أفضل لأكبر عدد من الناس، وذلك مع التركيز العالي على العلاقة الصحية والمتناغمة بين الإنسان والبيئة. كما أننا في ايكيا ملتزمون بفلسفة وتوجهات واضحة تهدف إلى التزود بطاقة قابلة للتجديد بهدف حماية مصادر الطاقة في الطبيعة». وأضاف :«اننا سعداء جدا بإحيائنا يوم الأرض للسنة الثانية على التوالي، حيث تزداد أنشطتنا في كل عام نحو نتائج وانتشار أوسع. إن الآثار الضارة للاحتباس الحراري والتغيرات المناخية تزداد على عالمنا، ومن هنا فإن واجب الكثير من المؤسسات والمنظمات والأفراد القيام بدورهم في زيادة مستوى التوعية بهذه الآثار بهدف الحد منها وحماية كوكبنا وبيئتنا».

الجدير بالذكر أن ايكيا في جميع مراكزها حول العالم تلتزم منهجية واحدة تقوم على 4 خطوات بهدف تعزيز التنمية المستدامة، وهذه الخطوات هي: خطط، نفذ، تأكد، بادر، ومن خلال خطوة التخطيط الأولى، فإن ايكيا تؤسس قواعد واضحة للتعامل مع مفهوم الاستدامة في الالتزام بمختلف قنوات عملها سواء كانت متعلقة بالمنتجات أو بالتعامل مع الموردين. أما خطوة التنفيذ فهي من خلال التفاعل والتعاون مع جميع الموردين الذين لهم صلة مباشرة بعملية الإنتاج في ايكيا. وتعكس خطوة التأكد تلك السياسات التي نحرص على متابعتها مع الموردين لنتأكد ونضمن التزامهم بمتطلبات الاستدامة، إضافة إلى التواصل معهم بهدف تشجيعهم على ابتكار طرق أكثر تعبيرا عن الاستدامة وأكثر ربحية لهم. وعندما يتعلق الأمر بالمبادرة، فإننا في ايكيا نعمل على التطوير المستمر لقواعدنا ومعاييرنا الخاصة بتطبيقات الاستدامة في جميع أعمالنا ابتداء بالمواد الأولية وصولا إلى تسليم المنتج النهائي للزبون.

وشهد معرض ايكيا في مناسبة يوم الأرض يوما حافلا بالأنشطة، وكذلك استقبل المعرض آلافا من الزوار والزبائن الذين حصلوا على هدية خاصة عبارة عن نبتة صغيرة من ايكيا ليقوم كل زائر بزراعتها في منزله، بينما حصل الأطفال عند زيارتهم على بالونات تحمل عبارات تشجع على تعزيز الاهتمام بالبيئة.

ويختم الشمالي حديثه قائلا: «إننا في ايكيا نلتزم بتقديم منتجات عديدة صديقة للبيئة كالأضواء الشمسية، والأكياس التي تم تدويرها وإعادة صناعتها وغيرها الكثير من المنتجات. إن الاهتمام بتوفير منتجات صديقة للبيئة لا يعني بالضرورة أن تكون ذات كلفة عالية، بل على العكس، يمكن لهذه المنتجات أن تساهم في تقليص المصاريف أيضا. وإننا من خلال هذا اليوم الخاص بالأرض، فإننا نريد من كل شخص أن يساهم ولو بجزء بسيط في حماية الطبيعة والأرض بأي طريقة يراها مناسبة له».

وتستمر أنشطة يوم الأرض حتى 25 الجاري.